

هكذا أصبح ميناء «قنا» مفتاح الإخوان لتأسيس نفوذ له بالجنوب

لماذا حشد الإخوان قواته لتطويق عدن من الشرق والشمال والغرب؟



«الأمناء» قسم الرصد:

نشر موقع صحيفة «اليوم الثامن»، تقريراً مطولاً تحدث فيه عن ميناء «قنا» وكيف أصبح مفتاح الإخوان لتأسيس نفوذ مستقبلي دائم في الجنوب.

وقال الموقع: «على مدار حلقات صراعها لأجل الوصول إلى السلطة، اعتمدت جماعة الإخوان على ما تسمى «التقية» التي تجنبهم المواجهة المباشرة خصوصاً في أوقات الضعف، وهذا ما يحكم سياسات حزب الإصلاح اليمني حالياً في التعامل مع الحكومة الشرعية ومخرجات اتفاق الرياض».

وأضاف: «يُظهر حزب الإصلاح نفسه بصدد الاستجابة لمقتضيات اتفاق الرياض والمشاركة جنباً إلى جنب غريمه المجلس الانتقالي الجنوبي في حكومة المناصفة التي نتجت عن الاتفاق الذي رعته السعودية وبذلت جهوداً كبيرة لتنفيذه، لكن الحزب يواصل العمل لحسابه الخاص؛ سعياً لاستكمال التمكين العسكري والاقتصادي بعيداً عن أهداف الشرعية التي يقودها الرئيس عبدربه منصور هادي والتي لا تمثل بالنسبة لإخوان اليمن سوى غطاء سياسي سيزيحونه عنهم عندما تنتفي الحاجة إليه».

وتابع: «ما يقوم به الإخوان في الجنوب يمثل نموذجاً على سلوكهم الانتهازي تجاه الشرعية اليمنية رغم ما جنوه من العمل تحت رايته من مكاسب كبيرة، وإذا كان هدف الشرعية ومن ورائها التحالف العربي بقيادة السعودية هو إعادة الهدوء وبسط الاستقرار في الجنوب، وتوظيف مختلف القوى في مواجهة الحوثيين واستعادة المناطق من سيطرتهم، فإن مخططات حزب الإصلاح تسير في اتجاه معاكس تماماً لغايات الشرعية والتحالف الذي يدعمها، حيث تمثل تحركات الإخوان وتحشيدهم العسكري واستيلائهم على الموارد الاقتصادية، وصفة لإفشال حكومة المناصفة وإعادة عدن وشبوة وأبين وغيرها من محافظات الجنوب إلى مربع الصراع الدامي الذي جاء اتفاق الرياض لوقفه».

وأكمل: «والتقية تعني في تعريفها البسيط إظهار شيء وإضمار نقيضه آتقاً لشر أو دفعا لضرر أو تحقيقاً لمنفعة، وبلغه أكثر وضوحاً هي تشريع اللجوء إلى الكذب والخداع إذا كانا يساعدان على تحقيق المصالح».

الشرعية أداة بيد الإخوان

وأشار إلى أن «الشرعية نفسها صارت أداة بيد الإخوان في صراعهم ضد خصومهم ووسيلة من وسائل التمكين لهم بالنظر إلى أن تنفيذ الشق العسكري والأمني في الاتفاق لم يُستكمل بعد، فإن التحركات العسكرية لجماعة الإخوان تضع المزيد من العراقيل في طريق الوصول بالاتفاق إلى غاياته النهائية، وتهدد بنسف ما تحقق بفعله من مكاسب».

وقال: «إن ذلك يقود إلى مفارقة صادمة في علاقة الشرعية اليمنية بالتيار الإخواني

المنتمي إليها، فبينما تريد هي أن توظفه كظهير وداعم لها في صراعها الأصلي ضد جماعة الحوثي التي انقلبت عليها واحتلت عاصمتها، يحدث العكس تماماً، حيث تصبح الشرعية بحد ذاتها أداة بيد الإخوان في صراعهم ضد خصومهم ووسيلة من وسائل التمكين لهم».

وأضاف: «أما المعركة ضد الحوثي فلا تقع ضمن دائرة اهتمام الإخوان ولا على لائحة أهداف داعميهم القطريين والأتراك، الذين تجمعهم مع الإيرانيين المشغلين الأصليين للجماعة الحوثية مصلحة مشتركة في العمل ضد التحالف العربي ومحاولة إفشال جهوده لفرملة اختراق إيران لجنوب الجزيرة العربية».

وتابع: «بدل انخراط حزب الإصلاح بما يمتلكه من قدرات بشرية ومادية ومن قوة عسكرية، في مواجهة ميليشيا الحوثي، ينصرف عنها ويخلى المناطق أمام زحفها ويوجه جهوده نحو مقارعة المجلس الانتقالي الجنوبي».

واستطرد: «يشكل الحفاظ على موطن قدم في مناطق الجنوب قضية مصيرية لحزب الإصلاح ومستقبل جماعة الإخوان في البلد بعد أن فقد معاقله في الشمال الواقع تحت سيطرة جماعة الحوثي، بينما يتعرض معقله الباقي في محافظة مأرب لضغوط عسكرية مستمرة من قبل الحوثيين، الأمر الذي يرفع من القيمة الاستراتيجية لمحافظة شبوة المجاورة، ليس فقط كقاعدة خلفية للدفاع عن مأرب، ولكن أيضاً كشريان حياة وكمنفذ بحري منفذ على خليج عدن كفيل بتأمين التواصل مع الداعمين الإقليميين لحزب الإصلاح قطر وتركيا وتلقي الإمداد منهما».

وأكمل: «وعلى هذه الخلفية ركز حزب الإصلاح جهوده للاستقرار في شبوة وتحويلها إلى مركز اقتصادي له من دون أن يتخلى الحزب عن جهوده للتمدد في محافظة أبين شرقي عدن، ومحافظة لحج بشمالها، إلى جانب الحفاظ على تمرّكه

في محافظة تعز غرباً والتي يعدها إخوان اليمن خزاناً بشرياً لهم، ولتحقيق تلك الأهداف، يستغل حزب الإصلاح فترة التهدة التي أرساها اتفاق الرياض، والتي يعتبرها مؤقتة بفعل التضاد بين فكر وأهداف طرفي الاتفاق: الشرعية اليمنية التي تعرض نفسها كسلطة جامعة وشاملة لمختلف مناطق اليمن، والمجلس الانتقالي الجنوبي الذي يطرح برنامجاً مختلفاً تماماً يقوم على فكرة استعادة دولة الجنوب التي كانت قائمة حتى مطلع تسعينيات القرن الماضي وقبل الإعلان عن الوحدة».

وأكد أن: «التحركات العسكرية الكثيفة للإخوان في شبوة وأبين ولحج وتعز أنهم بصدد الإعداد لجولة قادمة من المواجهات ضد المجلس الانتقالي الجنوبي يرون أن حدوثها مسألة وقت، بينما يُظهر استقرارهم في شبوة وشرعهم في إنشاء بنيتهم الاقتصادية الخاصة بهم والملائمة لتوثيق تعاونهم مع داعميهم الإقليميين أنهم بصدد التأسيس لنفوذ مستقبلي دائم بالجنوب، كتعويض عن سيطرة الحوثيين على معاقلمهم في بعض مناطق الشمال مثل محافظة عمران التي كانت سنة 2014م مسرحاً لمعركة كبرى خاضها جيشهم ضد جماعة الحوثي وانهزم فيها مفسحاً الطريق للحوثيين نحو العاصمة صنعاء».

وقال: «ترصد مصادر يمنية مواصلة حزب الإصلاح تحشيد قواته في منطقة واسعة على شكل هلال يطوق عدن من الشرق والشمال والغرب، حيث يتم تجنيد الآلاف من المقاتلين وفتح المعسكرات لهم بدعم مالي سخّي من قطر».

وأضاف: «حزب الإصلاح يحشد قواته في منطقة واسعة على شكل هلال يطوق عدن من الشرق والشمال والغرب وتقول المصادر إن حزب الإصلاح أوكل للقيادي الإخواني حمود سعيد المخلافي، مهمة إنشاء جسم عسكري يستلهم تجربة الحشد الشعبي في العراق، مؤكدة قيام المخلافي باستحداث معسكرات للحشد الإخواني في

مناطق الحجرية والمعاقر وجبل حبشي بتعز».

ويقوم المخلافي في الوقت ذاته بتأمين التواصل مع قطر وتنظيم عملية جلب التمويلات المخصصة من قبلها للإنفاق على الحشد وتأمين معذاته ورواتب مجنديه. ووفق المصادر ذاتها تقوم المرحلة الثانية بعد التجنيد والتدريب والتسليح، على إدماج الحشد الإخواني ضمن قوات الشرعية اليمنية، عبر الاستعانة بكبار الضباط والمسؤولين المنتمين لحزب الإصلاح والذين يشغلون مناصب عسكرية ومدنية مرموقة لاستصدار قرارات من وزارة الدفاع بتحويل التجمعات الميليشاوية إلى ألوية عسكرية تتبع وزارة الدفاع للتغطية على أنشطتها وإضفاء المشروعية على تلك الأنشطة.

وقال الموقع: «يبدو أن رهان الإخوان في حسم معركة النفوذ في الجنوب ضد المجلس الانتقالي يقوم على تكرار نموذج محافظة شبوة التي تحولت من معقل للمجلس وخطابه المطالب بفك الارتباط إلى أحد أبرز معقل الإخوان السياسية والاقتصادية».

وتعززت تلك الرهانات من خلال افتتاح أول منفذ بحري يسيطر عليه الإخوان بشكل كلي ويشكل بوابة للتواصل مع أطراف إقليمية أخرى تطمح إلى اقتحام الملف اليمني، كما هو حال تركيا التي تتواجد قواعدها العسكرية في سواحل الصومال غير بعيد عن موقع الميناء الجديد.

وتم تدشين هذا الميناء من قبل الإخوان مؤخراً في شبوة، من دون الرجوع إلى وزير النقل في حكومة المناصفة والذي ينتمي إلى المجلس الانتقالي الجنوبي أو تمرير قانون الموافقة على تشغيل الميناء عبر مجلس الوزراء كما ينص قانون الموانئ البحرية الذي أصدره الرئيس عبدربه منصور بعد تصويت البرلمان عليه في العام 2013م.»

وأشار الموقع إلى أنه: «ينظر إلى الميناء الذي قاد محافظ شبوة محمد صالح بن عديو عملية إنشائه بتمويل قطري وبمساعدة فنية تركية باعتباره قفزة نوعية

في تنفيذ مخطط الإخوان لإنشاء منفذهم الخاص على البحر بهدف تأمين التواصل مع داعميهما الإقليميين قطر وتركيا ما يمكنهم من تلقي الدعم منهما بشكل مباشر عبر البحر اقتداء بجماعة الحوثي التي تتلقى بدورها الأسلحة والمساعدات الإيرانية عبر مجموعة من النقاط على السواحل اليمنية، لاسيما في غرب البلاد حيث تسيطر الجماعة على أجزاء من محافظة الحديدة الاستراتيجية، وتجد طريقاً للاتفاف على الرقابة الصارمة التي يفرضها التحالف العربي بقيادة السعودية على المنافذ اليمنية».

وأضاف: «وبضمنان الانفتاح على البحر يحوز إخوان اليمن على نواة إقليم خاص بهم قابل للحياة ويحتوي على موارد غنية، لاسيما من نبط وغاز مأرب وشبوة وخطوط نقلهما نحو الأسواق العالمية».

وتابع: «ويوصف المحافظ بن عديو بأنه راعي المصالح التركية في شبوة بعد دخول تركيا بالتعاون مع قطر على خط الأحداث في مناطق الجنوب ذات القيمة الاستراتيجية العالية للملاحة الدولية في بحر العرب والبحر الأحمر».

وأكمل: «وتشمل المرحلة الأولى من ميناء قنا في شبوة توفير خزانات عائمة للمشتقات النفطية، فيما تشمل المرحلة الثانية بناء أرصفة التفريغ للمشتقات النفطية مع إنشاء ثمانية خزانات بسعة إجمالية تصل إلى ستين ألف طن، إضافة إلى بناء أرصفة للنشاط التجاري».

واختتم الموقع تقريره بالقول: «عند اكتمال الميناء بكل مراحله سيكون الإخوان قد حصلوا على مورد مالي مهم، وضمنوا تأمين اكتفائهم الذاتي من المشتقات النفطية الضرورية لاقتصادهم الموازي ولتشغيل آلتهم الحربية، لكن الأهم من ذلك ما سيلعبه الميناء من دور في تلقي الأسلحة من تركيا في استعادة التجربة التركية في ليبيا وما لعبه السلاح التركي هناك من دور في تغيير مسار الحرب لمصلحة حكومة الوفاق».